اجتماع مرتقب لتحالف «أوبك+» لطرح خطة خفض الإنتاج

النفط يبدل التحالفات.. روسيا والسعودية مقابل الولايات المتحدة

تلتفت الأنظار إلى الاجتماع الوزاري المرتقب لتحالف منتجي النفط "أوبك+" المقرر عقده غداً الخميس، والذي من المقرر أن يرد التحالف خلاله على قرار سحب الاحتياطات الاستراتيجية الذي اتخذته دول كبرى بقيادة الولايات المتحدة في محاولة منها لخفض أسعار الخام عالميًا.

التحالف، الذي أجل اجتماعه يوما واحد – كان مقررا عقده – سينظر أيضا في التبعات المستقبلية للمتحور الجديد لفيروس كورونا "أوميكرون"، دون إغفال تحذيرات من "مخاوف جدية" صدرت، الإثنين، عن منظمة الصحة العالمية.

ويقف على رأس تحالف "أوبك+" كل من السعودية (الحليف القريب لواشنطن) وروسيا (الخصم التقليدي للولايات المتحدة)، إذ تواجهت الرياض وموسكو في حرب أسعار أكثر من مرة، لكنهما اليوم يتحولان إلى حليفين دفاعا عن مصالحهما.

كان عام 2014 مفصليا في العلاقات بين روسيا والسعودية والولايات المتحدة، إذ أدى ازدياد إنتاج النفط الصخري للولايات المتحدة ومنتجين آخرين، إلى انهيار أسعار الخام من حوالي 114 دولارا إلى أقل من 27 دولارا في 2016.

شكلت هذه الهزة بداية تحالف غير رسمي بين السعودية وروسيا، قاد إلى إنشاء مجموعة "أوبك+"، التي تتكون من الأعضاء الـ 13 بمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، وعلى رأسهم السعودية، و10 منتجين من خارجها تتقدمهم روسيا.

ففي نوفمبر 2016، اتفقت الدول المنضوية بالتحالف على أول خفض جماعي للإنتاج، تحملت معظمه السعودية (500 ألف برميل يوميا) وروسيا (230 ألف برميل يوميا).

منذ ذلك الحين، نجح تحالف السعودية وروسيا في إطار "أوبك+" في الحفاظ على توازن الأسواق العالمية واستقرار أسعار الخام بمستوى فوق 50 دولارا لمعظم الفترة من 2016–2020.

لكن أسواق النفط ومعها التحالف السعودي الروسي، واجهت أزمة من نوع جديد في 2020، تمثلت بجائحة "كورونا"، وهي أخطر جائحة في 100 عام.

حيث تراجع الطلب العالمي على الخام بحدة جراء مسارعة معظم دول العالم لفرض قيود على الحركة، بما في ذلك إغلاق الحدود والأجواء لأشهر.

في مواجهة الطارئ الجديد، اقترحت السعودية في 5 مارس 2020 على حلفائها في "أوبك+" تعميق تخفيضات الإنتاج لاستعادة التوازن للأسواق ورفع الأسعار، غير أن المقترح جوبه برفض روسي، ما فتح الباب أمام أقسى حرب أسعار في تاريخ الصناعة.

أزمة الطاقة في أوروبا تؤهل لشتاء قارس

شهدت الأسابيع الأخيرة وقبل وصول فصل الشتاء تسجيل أسعار الطاقة في أوروبا أرقاماً قياسية متتالية؛ وهو ما يعني أن الأسوأ لم يأت بعد بالنسبة لسوق الطاقة الأوروبية، حيث يشهد فصل الشتاء ارتفاعاً تقليدياً للطلب على الطاقة في القارة. وكان الارتفاع الكبير لأسعار الطاقة في بريطانيا خلال الشهر الماضي قد دفع بعض الشركات الصناعية إلى تخفيض إنتاجها وطلب الحصول على مساعدة حكومية، وهو نذير لما يمكن أن يحدث في أوروبا على نطاق واسع، في الوقت الذي تكافح فيه القارة للتغلب على تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

وتحذر راشيل موريسون، المحللة الاقتصادية المتخصصة في أسواق الطاقة، من احتمالات انتشار حالة من التوتر بين الدول الأوروبية إذا اضطرت الحكومات إلى التحرك لحماية إمدادات دولها من الطاقة، مع احتمال اللجوء إلى مطالبة المستهلكين بترشيد استهلاك الطاقة، أو قطع التيار الكهربائي بشكل دوري في بعض الدول.

ويقول فابيان روينجين، المحلل الاقتصادي في شركة «ريستيد إنيرجي»، إنه من غير المحتمل إيجاد حل لأزمة الطاقة الحالية في أوروبا اعتماداً على زيادة الإمدادات قريباً، حيث لا تقوم الشركات الروسية بضخ أكثر مما يتعين عليه ضخه من الغاز الطبيعي، في حين تقول قطر، إنها تنتج أقصى ما تستطيعه من الغاز الطبيعي المسال؛ لذلك ستضطر صناعة الطاقة الأوروبية إلى الاعتماد على «تراجع الطلب» على الطاقة لمواجهة الأزمة.

وأضاف روينجن «رأينا هذا السيناريو خلال الأشهر القليلة الماضية، وفي قطاعات كثيرة، والاحتمال الأقوى استمرار هذا التراجع وتزايد حدته... فاستمرار العمل في ظروف السوق الحالية لم يعد مربحاً بالنسبة للكثير من الشركات العاملة في قطاع الطاقة» الأوروبي.

وتأتي أزمة الطاقة لتزيد معاناة أوروبا التي هي بؤرة جائحة فيروس كورونا المستجد، مع ارتفاع أعداد الإصابات بالفيروس والمخاوف من السلالة المتحورة الجديدة التي تم رصدها في جنوب أفريقيا والمعروفة باسم «أوميكرون». وقد تم تشديد القيود الرامية إلى الحد من انتشار الفيروس في بعض الدول، في حين تعاني ميزانيات المستهلكين من ارتفاع معدل التضخم.

وفوق كل ذلك، يمكن أن يؤدي الطقس شديد البرودة في الشتاء إلى إطفاء الأنوار في أوروبا. كما أن إعادة بعض الدول مثل النمسا فرض إجراءات الإغلاق بسبب «كورونا» يمكن أن تقلص الطلب على الطاقة، رغم أن عدداً قليلاً من الحكومات تريد العودة إلى الإغلاق.

وبحسب تحليل راشيل موريسون الذي نشرته وكالة «بلومبرغ»، فإن فرنسا وهي ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا تواجه الخطر بشكل أساسي، فاحتمالات تعرض البلاد لموجات صقيع خلال شهري يناير وفبراير تثير مخاوف مشغلي شبكات الكهرباء في البلاد. وإمكانية زيادة إنتاج محطات الطاقة النووية التي تمثل العمود الفقري لقطاع الكهرباء الفرنسي، محدودة لأن الجائحة أجّلت عمليات الصيانة لبعض المفاعلات بحسب تقرير منشور يوم 22 نوفمبر الحالي. كما ارتفعت أسعار الطاقة إلى أعلى مستوياتها منذ 2022 في توقعات باستمرار ارتفاعها نتيجة زيادة الطلب عليها مع اشتداد درجة البرودة في الشتاء.

وزير التجارة التركي: 92 بالمئة مساهمة الصادرات في نمو الاقتصاد

محمد موش

قال وزير التجارة التركي محمد موش، إن الصادرات تساهم بـ92 بالمئة في النمو الاقتصادي لبلاده. جاء ذلك في تغريدة عبر حسابه على تويتر، تعليقا على أرقام النمو الاقتصادي لتركيا في الربع الثالث من عام 2021.

وأضاف الوزير أن إسهام الصادرات في النمو الاقتصادي لتركيا ارتفع إلى 6.8 بالمئة. وأوضح أن النمو الاقتصادي التركي في الربع الثالث من العام الجاري، جاء بإسهام الصادرات بـ92 بالمئة فيها.

وأردف: "صادراتنا ستبقى القوة الدافعة لنمونا الاقتصادي". وكشفت هيئة الإحصاء التركية، عن نمو اقتصاد البلاد 7.4 بالمئة خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من 2020.

حقق الاقتصاد التركي نموا بنسبة 7.4 بالمئة خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من 2020.

جاء ذلك وفق بيانات أعلنتها هيئة الإحصاء التركية، حول الناتج المحلي الإجمالي للفترة بين يوليو وسبتمبر 2021.

وبحسب البيانات، فقد ارتفع الناتج المحلي على أساس سنوي في الأنشطة المهنية والإدارية وأنشطة الخدمات المساندة 25.4 بالمئة، والمعلومات والاتصالات 22.6 بالمئة، والإدارة العامة والتعليم والصحة 8.3 بالمئة.

وقفز الناتج المحلي الإجمالي 11.7 بالمئة في قطاع الخدمات، و10 بالمئة في قطاع الصناعة. كما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر 9.1 بالمئة، وزاد الاستهلاك النهائي الحكومي 9.6 بالمئة.

«كاسبرسكي»: 10 عصابات رقمية تستهدف الكويت

راقب باحثو كاسبرسكي عن كثب مشهد التهديدات المتقدمة المستمرة (APT) في دولة الكويت، وأعدّوا 21 تقريرًا استقصائيًا يتعلق بعشر عصابات رقمية تستهدف البلاد بنشاط منذ اندلاع الجائحة في العام 2020.

واشتملت التقارير على معلومات عن التهديدات والتحقيقات المرتبطة بالعصابات الرقمية التي تستهدف الدولة. ووجدت كاسبرسكي أن هذه العصابات تستهدف في الأساس المؤسسات الحكومية والهيئات الدبلوماسية فضلًا عن المؤسسات التعليمية وشركات الاتصالات في الكويت. وتشمل الجهات المستهدفة الأخرى المؤسسات المالية وشركات تقنية المعلومات ومؤسسات الرعاية الصحية وشركات المحاماة والجهات العسكرية. وشملت بعض العصابات الرقمية سيئة السمعة التي تقف وراء التهديدات المتقدمة المستمرة والتي جرى التحقيق فيها في الكويت، MuddyWater و Oilrig وZeboracy وTurla.

ووجد فريق البحث أن "استغلال التطبيقات العامة" و"الحسابات السارية" و"التصيد" كانت أكثر نواقل الهجوم شيوعًا في استهداف البنى التحتية في الكويت. فمثلًا، استهدفت عصابة MuddyWater الشرق أوسطية التجسسية الجهات الحكومية وشركات الاتصالات والنفط بهدف استخلاص المعلومات باستخدام الحسابات المخترقة لإرسال رسائل بريد إلكتروني تصيدية مع مرفقات موجّهة إلى أشخاص مستهدفين بعينهم. ويُوظَّف التروجان Zeboracy ضمن حملات التجسس الرقمي لجمع البيانات الأولية من الأنظمة المخترقة. أما العصابة OilRig فجهة تهديد أخرى ناشطة في الشرق الأوسط تستهدف كيانات لها حضور في العديد من القطاعات الحيوية باستخدام أساليب الهندسة الاجتماعية. وبدورها، تشتهر عصابة Turla بإجراء حملات تصيد موجهة وهجمات باستراتيجية "حفرة الماء" التي ترصد مواقع الويب التي تتردد عليها جهة ما بكثرة و"تفخّخها" ببرمجيات خبيثة. وأكّد عبدالصبور عروس الباحث الأمني في فريق البحث والتحليل العالمي التابع لكاسبرسكي، أن التهديدات الموجهة تزداد تعقيدًا كل يوم، قائلًا إن التحقيق في نشاط هذه العصابات الرقمية وإعداد التقارير حولها "يتيح لنا رؤية واسعة ومتعمقة لفهم دوافعها وتحركاتها، ما يمكّننا من تزويد أصحاب المصلحة المعنيين بالمعرفة التي يحتاجون إليها للبقاء في مأمن من أخطارها".

من جانبها، شدّدت نوف القحطاني كبير محللي تهديدات الأمن السيبراني لدى شركة الاتصالات السعودية، على أن الموظفين في أية شركة هم "خط الدفاع الأول" ضدّ الهجمات الرقمية، مؤكّدة أنهم "يتحملون جانبًا من المسؤولية" في حماية البيانات التي تُعد من أهم الأصول المؤسسية.

تريليونا دولار خسائر السياحة العالمية في 2021

أعلنت منظمة تابعة للأمم المتحدة أن جائحة «كوفيد – 19» ستكلف السياحة العالمية خسائر بتريليونَي دولار عام 2021، وهو مبلغ مماثل للعام الماضي، واصفة تعافي القطاع بأنه «بطيء» و«هش».

تأتي هذه التوقعات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية التي تتخذ مدريد مقراً، في وقت تكافح فيه أوروبا زيادة في الإصابات بـ«كوفيد» ويواجه العالم متحورة جديدة أطلق عليها اسم «أوميكرون». وكان قطاع السياحة العالمي قد خسر بالفعل تريليونَي دولار (1.78 تريليون يورو) العام الماضي بسبب الجائحة وفقاً لمنظمة السياحة العالمية؛ ما يجعله أحد أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة الصحية. وفي حين أن هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة الترويج للسياحة ليس لديها تقدير لكيفية أداء القطاع في العام المقبل، فإن توقعاتها على المدى المتوسط ليست مشجعة. وقالت في بيان أمس «على الرغم من التحسينات الأخيرة، فإن معدلات التطعيم المتفاوتة حول العالم وسلالات (كوفيد – 19) الجديدة»، مثل متحورتَي «دلتا» و«أوميكرون»، «يمكن أن تؤثر على التعافي البطيء والهش أصلاً».

اشتداد الاختناقات في قطاع الصناعة الألماني

قال معهد «إيفو» الألماني للبحوث الاقتصادية إن معوقات الإمداد الداخلة في قطاع الصناعة الألماني ازدادت سوءاً في نوفمبر)، وإن عدد الشركات التي تشكو من مشكلات في تدبير مستلزمات الإنتاج والمواد الخام بلغ 74.4 في المائة، بزيادة 4 نقاط مئوية عن شهر أكتوبر).

وقال كلاوس فولرابي، مدير المعهد، ومقره ميونيخ: «ما من بادرة على الانفراجة المأمولة»، محذراً من أن هذه المعوقات ستنعكس على الأسعار. وأضاف: «لم يحدث من قبل أن قالت شركات بهذه الكثرة إنها تنوي رفع الأسعار».

وقال المعهد إن المسح الذي يجريه للشركات الألمانية توصل إلى اشتداد حدة معوقات الإمداد في جميع القطاعات باستثناء قطاع المعدات الكهربائية حيث انخفضت نسبة الشركات التي تشكو من مشكلات من 90 في المائة إلى 85 في المائة.

وفي قطاع تصنيع الآلات، شكت 86 في المائة من الشركات من اختناقات التوريد، وبلغت النسبة 88 في المائة في قطاع تصنيع السيارات. ووفقاً للمسح، يأتي مصنعو المشروبات في ذيل القائمة؛ حيث تحدثت 40 في المائة فقط من الشركات في هذا القطاع عن اختناقات في التوريد.

وفي ظل ارتفاع الطلب مع استمرار تفاقم أزمة المشتريات، فإنه من المنتظر أن ترتفع الأسعار؛ حيث قال فولرابه: «لم يسبق أن أعلن مثل هذا العدد من الشركات عزمه زيادة الأسعار».

وتسببت اختناقات التوريد ونقص الرقائق في خفض مبيعات شركات السيارات الألمانية في الربع الثالث هذا العام على أساس سنوي. فقد أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي، الاثنين، أنه خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر الماضي صدّرت ألمانيا سيارات بقيمة 23.1 مليار يورو، بتراجع قدره 17.2 في المائة مقارنة بالربع الثالث لعام 2020.

وفي الوقت نفسه، تراجعت واردات السيارات إلى ألمانيا بنسبة 29.8 في المائة إلى 11.2 مليار يورو. وهذا يعني أن صادرات السيارات الألمانية والواردات في الربع الثالث من العام الحالي كانت عند أدنى مستوى لها منذ الربع الثاني من عام 2020، والذي تأثر بشكل خاص بقيود مكافحة «كورونا».

في غضون ذلك، تجاوز معدل التضخم في ألمانيا 5 في المائة في نوفمبر الحالي. وأعلن مكتب الإحصاء الاتحادي، ومقره بمدينة فيسبادن، غرب ألمانيا أمس، استناداً إلى حسابات مؤقتة، أن أسعار المستهلك ارتفعت بنسبة 5.2 في المائة هذا الشهر على أساس سنوي.

يُذكر أن آخر معدل سجله مكتب الإحصاء الاتحادي في سبتمبر عام 1992 هو 5 في المائة، وبلغ معدل التضخم في أكتوبر من العام الماضي 4.5 في المائة. ومقارنة بأكتوبر هذا العام، ارتفعت أسعار المستهلك هذا الشهر بنسبة 0.2 في المائة. واتفقت نقابات عمالية وأرباب العمل في الولايات الألمانية على زيادة أجور موظفي الخدمة العامة في الولايات بنسبة 2.8 في المائة. وأعلنت نقابة «فيردي» العمالية والاتحاد الألماني للموظفين العموم، أمس، أنه تم الاتفاق أيضاً على منح مكافأة خاصة للموظفين العموم متعلقة بأعباء «كورونا»، معفاة من الضرائب والرسوم، بقيمة 1300 يورو.

15 مليار دولار إنفاق حكومي بمشروع الموازنة الأردنية

قال وزير المالية الأردني، محمد العسعس، إن مسودة ميزانية الأردن لعام 2022 يُتوقع أن يبلغ الإنفاق الحكومي 10.6 مليار دينار (15 مليار دولار)، وتمهد الطريق لتعافي النمو إلى 2.7 في المائة بعد أن تسببت جائحة فيروس كورونا في أسوأ انكماش منذ عقود.

وأضاف العسعس في إفادة لوسائل الإعلام مساء الأحد، أن البلاد اختتمت الأسبوع الماضي بنجاح المراجعة الثالثة للإصلاحات التي يدعمها برنامج مدته أربعة أعوام لصندوق النقد الدولي لمساعدة الأردن في الحفاظ على الاستقرار المالي من أجل التعافي المستدام.

وقال العسعس، إن الحكومة زادت إيراداتها المحلية العام الماضي دون زيادة الضرائب من خلال حملة نادرة لمكافحة التهرب الضريبي وإعادة هيكلة كبرى لإدارة الضرائب والجمارك وضعت نهاية للإعفاءات. وتوقعت الحكومة، أن يصل إجمالي الإيرادات العام المقبل إلى 8.9 مليار دينار، منها 848 مليوناً في صورة منح خارجية.

وتضرر الاقتصاد الأردني بشكل خاص العام الماضي من عمليات الإغلاق التي استهدفت احتواء جائحة فيروس كورونا، وبلغ معدل البطالة 24 في المائة، وسط أسوأ انكماش منذ عقود. وقال العسعس، إن من المتوقع أن يرتفع التضخم إلى 2.5 في المائة العام المقبل من 1.6 في المائة هذا العام.

ويذهب معظم الإنفاق الحكومي على الرواتب والمعاشات التقاعدية، وهو من بين الأعلى مقارنة بحجم اقتصاد البلد البالغ 45 مليار دولار. وقال وزير المالية، إن الحكومة رفعت الإنفاق الرأسمالي إلى 1.5 مليار دينار، بزيادة 43 في المائة عن العام السابق، للمساعدة في تحفيز النمو وتحسين البنية التحتية من أجل المساعدة في جذب المزيد من الاستثمارات.

وأضاف العسعس، أن التزام الأردن بإصلاحات صندوق النقد الدولي وثقة المستثمرين في تحسن النظرة المستقبلية للبلاد ساعدته على الحفاظ على التصنيفات السيادية المستقرة في وقت يتم فيه خفض تصنيف الأسواق الناشئة الأخرى.

وقال العسعس، إن خدمة ديون بقيمة 29.4 مليار دينار من الدين العام ستنخفض العام المقبل مع مسعى للتوسع في المنح والقروض الميسرة، بأسعار اقتراض تفضيلية، بعيداً عن الإقراض التجاري الأكثر تكلفة.